

الفصل الثاني

النظام التعاوني للتأمين

مادة (٤): تأخذ الجهة التي تتولى إدارة التأمين التعاوني أحد الأشكال التالية:

أ- منشأة عامة.

ب- منشأة خاصة.

ج- منشأة مختلطة.

مادة (٥): يدار التأمين التعاوني إما تطوعاً، أو بأجرة مقطوعة، أو بحصة نسبية من عائد استثمار الأموال المدارة.

مادة (٦): يكون محلاً للتأمين كل مصلحة معتبرة.

مادة (٧): يتم استثمار أموال التأمين طبقاً للصيغ المبينة في باب الاستثمار، ولا يجوز استثمار هذه الأموال على أساس غير مشروع كالإقراض بفائدة.

مادة (٨): تقتطع نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من الفائض المحقق سنوياً لتكوين مخصص لمقابلة عجز الإيرادات عن النفقات، ويتوقف هذا الاقتطاع عندما تصل قيمة هذا المخصص إلى ١٠٪ من إجمالي الأقساط المكتتب فيها.

مادة (٩): يتم توزيع المتبقى من الفائض السنوي على المؤمن لهم بنسبة الأقساط المؤداة.

مادة (١٠): في حالة عدم كفاية إيرادات أي سنة لتغطية النفقات الخاصة بنفس السنة يكون المؤمن لهم مسئولين عن تغطية هذا العجز بكامله، كل بنسبة الأقساط المستحقة الأداء خلال تلك السنة.

مادة (١١): في حالة التصفية يؤول رصيد صافي الموجودات إلى وجوه الخير والمصالح العامة.